E/ESCWA/RFSD/2023/INF.5

AFSD 2023

Arab Forum for Sustainable Development Solutions and Action

Forum arabe pour le développement durable Solutions et action

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

حلولٌ وعمل

14-16 March 2023 – 2023 آذار/مارس 14-16

Stefan Dinse/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

جَعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

أعدَّ ورقة المعلومات الأساسية هذه كلٌّ من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وموئل الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تشهد المنطقة العربية توسّعاً حضرياً يُعَدُّ من الأكبر في العالم، إذ يُتوقَّع أن يعيش 75 في المائة من سكانها في المناطق الحضرية بحلول عام 2050[1]. ومع أن المدن العربية هي مراكز نابضة بالنشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فإن توسّعها الحضري العشوائي الناجم عن انتقال الناس بسبب الفقر وتغيُّر المناخ والصراع يضع ضغوطاً هائلة على المدن والبيئات المحيطة بها. وقد أدى هذا التوسّع الحضري العشوائي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، وتجاوز بسرعته ما هو معروض من المساكن الميسورة الكلفة، وتسبّب في تجزئة أسواق الأراضي وانتشار الأحياء الفقيرة والمحرومة التي لا يمكنها الوصول على نحو كافٍ إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية والأماكن العامة الخضراء. وبفعل هذه العوامل وجائحة كوفيد-19 الأخيرة وغيرها من الأزمات، تفاقم استبعاد الفئات التي كانت معرّضة أصلاً للإهمال وزادت قابلية تعرُّضها للمخاطر.

ومع أن البلدان والمدن العربية تختلف اختلافاً كبيراً من حيث السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإن لديها قضايا حضرية مشتركة مثل اللامركزية المحدودة في عمليات صنع القرار، والعدد الكبير من الشباب الذين يطالبون بتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية وبالوظائف اللائقة، وقابلية التأثر بتغيُّر المناخ (انعدام الأمن الغذائي والمائي والمخاطر البيئية)، والاضطرابات السياسية والصراعات التي تتسبّب في زعزعة الاستقرار[2]. ويمثل النَّهج النُظمي والمتكامل والشامل للتخطيط والحوكمة الحضريين، بما يتماشى مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة العالمية، أفضل استجابة لتلك القضايا المجتمعية الشائكة. وتشمل الأولويات تحقيق التوسّع الحضري الشامل والمستدام، وتوفير السكن اللائق والميسور الكلفة، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتحسين نوعية الهواء، وإدارة النفايات، وتوفير النقل المستدام والمتاح للجميع، وتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع، وتوفير الأماكن الخضراء والعامة التي يمكن الوصول إليها، وحماية التراث الثقافي والطبيعي.

آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم عدم التكافؤ في التنمية المكانية، سواء داخل المدن أو بين المناطق الريفية والحضرية. ويرتبط ذلك بعدم المساواة في قدرات وموارد الحكومات المحلية والإقليمية للتعامل مع مثل هذه الأزمة. وفي البلدان الهشّة والمتأثرة بالصراعات، التي تواجه نقصاً في أسرّة المستشفيات وفي القدرات اللازمة لإجراء الاختبارات الطبية، كان الوضع أصعب مما شهدته دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ثراءً أو البلدان المتوسطة الدخل في المغرب العربي والمشرق العربي. واتّسمت بعض البلدان بالقدرة على اتخاذ تدابير لاحتواء الفيروس، مثل الأردن الذي وضع نظام الإدارة السلسة للأزمات، والإمارات العربية المتحدة التي وفّرت أطباء افتراضيين وروبوتاتٍ للتعقيم، والمغرب الذي شجَّع الإنتاج المحلي للأقنعة وأدوات الاختبار[3].

وواجهت المدن التي تعاني من فجوات وتحديات إنمائية طويلة الأمد ضغوطاً متزايدة نتيجة انخفاض الإيرادات والموارد المالية، وضعف هياكل الحكم المحلي، ونقص إمكانية الوصول الرقمي والاتصال، وافتقار العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الرعاية

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2022.
2 UN-Habitat, National Urban Policy: Arab States Report, 2017.
3 OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020; and ESCWA, Policy advocacy for building urban economic resilience during and after COVID-19 in the Arab region, 2022.

الصحية إلى التجهيزات أو الموارد، وضعف البنى التحتية، وعدم ملاءمة السكن[4]. فعلى سبيل المثال، تأثرت مدن مثل حلب وحمص في الجمهورية العربية السورية تأثراً كبيراً بفقدان حوالي ثلثي القوى العاملة في المجال الطبي، وتدمير البنى التحتية الصحية بسبب الحرب المستمرة في البلد. وشهِد اليمن تدمير جزءٍ كبير من مرافقه الصحية بسبب الحرب. وفي السودان، وبعد سنوات من الصراع والمشقّة، ليس هناك في دارفور سوى مرفق صحي واحد لكل 15,000 شخص[5].

وقد تزامنت المعدلات المرتفعة للإصابات بفيروس كوفيد-19 في المستوطنات غير الرسمية ومخيمات اللاجئين ومهاجع العمال المهاجرين المكتظة والسيئة التصميم مع ضعف تقديم الخدمات، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والطاقة النظيفة والخدمات الصحية. وقد فرض ذلك تحدياتٍ كبيرة في البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل لبنان، حيث كان ما يقرب من ثلث اللاجئين يعيشون في الفقر قبل تفشي الجائحة[6]، وكذلك في البلدان التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة عن 50 في المائة، كما هو الحال في جزر القمر والسودان وموريتانيا[7].

وأدت الجائحة إلى زيادة توليد النفايات المنزلية والطبية وعرقلة برامج إعادة تدوير النفايات التي تنفذها السلطات المحلية وأصحاب المصلحة. ونتيجة استخدام معدات الحماية الشخصية ومواد الرعاية الصحية والتخلّص منها، ازدادت مواد التعبئة والتغليف غير المعاد تدويرها وما ينجم عنها من تدهور بيئي، مما أدى إلى تفاقم التحديات المرتبطة بإدارة النفايات والتلوث البلاستيكي في المدن العربية.

ومع ذلك، أتاحت الجائحة فرصةً لبناء شراكات جديدة على مستوى المدن بين أصحاب المصلحة المحليين (بما في ذلك السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية) ومع المؤسسات الوطنية. وقد كان لهذه الشراكات دورٌ حاسم في توفير الإمدادات الغذائية والطبية، وتنفيذ تدابير الصحة العامة (مثل تتبُّع المخالطين وإجراء الاختبارات الطبية)، وتنظيم حملات التطعيم[8]. **ونتيجةً لذلك، سلّطت أزمة كوفيد-19 الضوء على أهمية تمكين الحكومات المحلية والشراكات المحلية بين أصحاب المصلحة المتعدّدين لإعادة البناء على نحو أفضل**، مما يدل على أهمية المشاركة العامة في عمليات صنع القرار، بما يتماشى مع مبادئ التوسّع الحضري الشامل والمستدام ومبادئ تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام (المقصد 11-3 من أهداف التنمية المستدامة).

izusek/E+ via Getty Images

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2022. OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020; and ESCWA, Policy advocacy for building urban economic resilience during and after COVID-19 in the Arab region, 2022.

5 ESCWA, COVID-19, Conflict and Risks in the Arab Region: Ending Hostilities and Investing in Peace, 2020.

6 OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020; ESCWA, COVID-19, Conflict and Risks in the Arab Region: Ending Hostilities and Investing in Peace, 2020.

7 الإسكوا، بوابة البيانات للمنطقة العربية. جرى الإطلاع عليها في 19 كانون الثاني/يناير 2023.

8 UN-Habitat, Global Compendium of Practices on Local Economic and Financial Recovery. Building Urban Economic Resilience during and after COVID-19, 2021.

التدابير التي اتخذتها الحكومات العربية

1. مع أن الدول العربية تعتمد سياساتٍ لتحسين استدامة مدنها، أدى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى تفاقم التحدي المتمثل في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وتمويله. وقد اعتمدت معظم البلدان حزم التحفيز المالي للتغلّب على الأثر السلبي للجائحة، إلا أنّه يلزم تنفيذ مزيد من الإصلاحات لتأمين موارد مالية مستدامة، بما في ذلك على المستوى المحلي.

2. واستجابةً للزيادة في معدلات الفقر في المناطق الحضرية، الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي أثناء الجائحة، اتّخذت الحكومات العربية تدابيرَ مختلفة لدعم الفئات المعرَّضة للمخاطر. وشملت هذه التدابير زيادة التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الباعة المتجولين والعمال غير النظاميين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص عمل ومصادر دخل للفئات المعرَّضة للمخاطر في بلدانٍ مثل العراق ودولة فلسطين ومصر والمغرب[9].

3. واتُخِذَت بعض التدابير لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار هذه الكيانات ركيزةً اقتصادية واجتماعية للمدن العربية. وشملت هذه التدابير تقديم حزم تحفيز مع مبادرات موجّهة إلى الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)، ووقف سداد الفوائد المتوجّبة على الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وتأجيل سداد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمغرب، وتوفير قروض مدعومة للشركات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، وإنشاء صناديق الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة في تونس ودولة فلسطين[10].

4. وعزَّزت الحكومات العربية رقمنة الخدمات العامة وسرَّعت الإجراءات الرامية إلى إنشاء مدن ذكية مستدامة. وفي إطار مبادرات غير مرتبطة مباشرةً بالجائحة وغيرها من الأزمات، بادرت 14 دولة عربية إلى بناء مدن ذكية مستدامة جديدة أو هي في صدد تحويل مدن قائمة فيها. على سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت البحرين أنّ بناء مدنٍ جديدة فيها، بدءاً من التاريخ المذكور، سيكون أخضراً وذكياً، وفقاً للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال استخدام مواد صديقة للبيئة، وتوفير مناطق خضراء مفتوحة، وغرس الأشجار على طول الشوارع. وفي عام 2020، أطلقت الحكومة المغربية مشروعاً وطنياً لدعم المدن في إعداد وتصميم استراتيجيات المِنعة الحضرية، وفي معالجة أولويات إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 من خلال وضع خطط عمل مناسبة تُكمِّل البرنامج الوطني "مدن بلا أحياء فقيرة" الذي أُطلِق في عام 2004. وحتى الآن، أُعلِن عن 59 مدينة خالية من الأحياء الفقيرة في المغرب من أصل 85 مدينة.

5. وقد سَعَت العديد من المدن العربية إلى الحفاظ على أنشطتها الثقافية خلال الجائحة من خلال تحويلها إلى المجال الرقمي. فعلى سبيل المثال، نظّمت الرباط مهرجان الربيع السنوي عبر الإنترنت لأول مرة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وحقّقت تفاعلاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي. وكذلك في دولة فلسطين، نظّمت مدينة رام الله عدداً من الفعاليات، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، ونقلتها على الهواء مباشرة[11]. وفي العديد من البلدان العربية، دأبت المتاحف على تطوير حضورها على شبكة الإنترنت، إلا أنّ نطاق هذه الأنشطة الافتراضية كان ضيّقاً بسبب محدودية رقمنة مجموعات المتاحف منذ فترة ما قبل الجائحة، ونقص موارد تكنولوجيا المعلومات[12].

9 OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020; and UN-Habitat, Global Compendium of Practices on Local Economic and Financial Recovery. Building Urban Economic Resilience during and after COVID-19, 2021.

10 المرجع نفسه.

11 UCLG Culture Committee, Culture, cities and the COVID-19 pandemic, 2020.

12 UNESCO, Museums around the world in the face of COVID-19, 2020.

6. وساهمت الحلول الرقمية الذكية المنتشرة في المدن العربية في دعم أنظمة الصحة العامة وتعزيز سلامة السكان والحدّ من انتشار كوفيد-19. وقد استخدَمت الحكومات العربية تطبيقات وأجهزة قائمة على تحديد الموقع لتتبُّع المخالطين ورصد الأفراد الذين ثَبُتت إصابتهم بالفيروس، والحد من اتصالهم بالآخرين. واستُخدِمَت أيضاً المنصات الإلكترونية لدعم استمرارية العمل والتعلُّم، ونُشِرَت تطبيقات الهاتف النقّال لتوجيه رسائل توعية إلى الناس. وكإجراءٍ مؤقت، اعتمدت بعض الدول العربية تقنيات التعليم عبر الإنترنت لضمان استمرارية عملية التعلُّم، والحد من انتشار الفيروس بين الطلاب في المدارس والجامعات[13]. ومع ذلك، لم تتمكن الفئات المعرَّضة للمخاطر والأشخاص الذين يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية من الاستفادة من تلك الحلول الرقمية الذكية.

الفئات الأكثر عُرضةً للإهمال

حدّد التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 الفئات التالية المعرّضة بدرجة كبيرة للإهمال والتي ينبغي أن تحظى باهتمام خاص في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية.

يُستبعَد الفقراء والأقل ثراءً من العديد من أسواق السكن بسبب الأسعار الباهظة للأراضي والممتلكات، مما أجبرهم على العيش في مستوطنات غير رسمية حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية محدودة أو غير كافية. ويزداد الوضع سوءاً في مدن البلدان التي تشهد صراعات. على سبيل المثال، اضطُرّ معظم النازحين السوريين عند عودتهم إلى مدنهم إلى العيش في منازل مدمّرة بسبب عدم توفر بدائل أخرى. وغالباً ما لا يستطيع الفقراء الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة والنظيفة والخضراء، التي كثيراً ما تتركز في الأحياء الميسورة.

يواجه العمال غير النظاميين والعمال المهاجرون محدوديةً في الحصول على تغطية الحماية الاجتماعية، ويتقاضَون دخلاً منخفضاً وغير مستقر، ويعملون على نحو مركّز في وظائف منخفضة الإنتاجية تتطلب حضورهم شخصياً في مكان العمل ولا تتيح لهم العمل عن بُعد. وقد أضافت القيود وتدابير الحجر الصحي التي فُرِضَت خلال جائحة كوفيد-19 ضغوطاً أكبر على نشاط العمال غير النظاميين والعمال المهاجرين[14].

يواجه المهاجرون من الريف إلى الحضر، واللاجئون الحضريون، والنازحون داخلياً، والأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المساكن غير الملائمة قدراً كبيراً من التمييز، وهم أكثر عُرضةً للآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، بما في ذلك الكوارث. وخلال فترات الإغلاق بسبب كوفيد-19، تأثرت هذه المجتمعات بشدة بعدم توفر السُبُل الموثوقة للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه في المستوطنات البشرية غير الرسمية والأحياء الحضرية المحرومة.

13 الإسكوا، المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية. دروس من الجائحة، 2021.

14 OECD, COVID-19 crisis response in MENA countries, 2020؛ الإسكوا، المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية في المنطقة العربية. دروس من الجائحة، 2021.

لم تتمكن الفئات المعرَّضة للمخاطر والأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي لا تتوفر فيها إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية أو الاتصال بشبكة الإنترنت من الاستفادة من الحلول الرقمية الذكية التي نُشِرَت أثناء الجائحة، مما يُبرِز ضرورة ضمان الحقوق الرقمية للجميع من أجل عدم إهمال أحد.

كثيراً ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عُرضةً لمخاطر العُزلة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحواجز التي تحول دون مشاركتهم في أسواق العمل، وحضور المناسبات الاجتماعية، والتمتُّع بالمساحات الخضراء بسبب الاستجابة الضعيفة لحاجاتهم. ومن شأن إنشاء مساحات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة أن يفيد الفئات الأخرى المعرَّضة للمخاطر، فضلاً عن كبار السن والأطفال.

تعاني النساء والفتيات أكثر من غيرهنّ من قيود على الحركة بسبب عدم الاستقرار أو الصراع أو الافتقار إلى وسائل النقل والأماكن العامة التي يمكن الوصول إليها والموثوقة والآمنة، مما يؤثر على حصولهنّ على الوظائف وعلى مشاركتهنّ في الحياة العامة. وقد أدت الجائحة وعمليات الإغلاق المرتبطة بها إلى تفاقم العُزلة الاجتماعية للنساء، وربما أدت إلى زيادة التحرُّش في الأماكن العامة.

كانت المرأة في الخطوط الأمامية أثناء الجائحة، إذ تتحمّل أكثر من غيرها مسؤولية رعاية أفراد الأسرة المرضى، مما يؤثر على قدرتها على التمتُّع بحقها في التعليم والعمل خارج المنزل، من بين قيود أخرى[15].

في ما يتعلق بالسكن الميسور الكلفة والذي يمكن الوصول إليه في المدن، فإن **الأعراف الثقافية والاجتماعية، والقوانين العُرفية السائدة، والحواجز التي تحول دون الوصول إلى المعلومات تمنع المرأة من ممارسة حقوق الملكية وملكية الأراضي.**

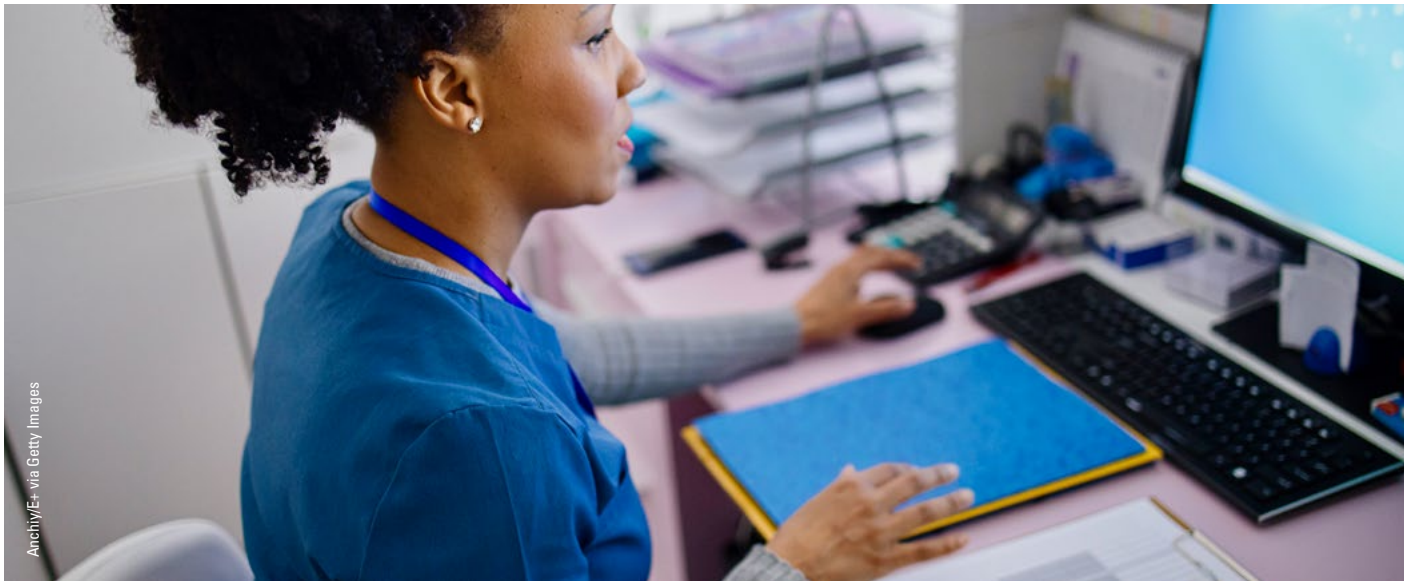
Anchiy/E+ via Getty Images

15 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أزمة في خضمّ أزمة: محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حزيران/يونيو 2020؛ UN-Women, COVID-19 and ending violence against women and girls, 2020.

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالوعد المتمثل في بناء مدن ومجتمعات محلية مستدامة وقادرة على الصمود، حدَّد التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 توصيات **لتعزيز التخطيط الحضري المتمحور حول الإنسان والسياسات المكانية المتكاملة، وبناء إطار أفضل للحوكمة الحضرية، وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.** ولا تزال هذه التوصيات، بالإضافة إلى التوجّهات الاستراتيجية لدمج النُهُج القائمة على حقوق الإنسان، متصلة بما تبذله البلدان العربية من جهود لإعادة البناء على نحو أفضل في فترة ما بعد كوفيد-19 وتعزيز مِنعة المناطق الحضرية إزاء الصدمات في المستقبل.

1 اعتماد التخطيط الحضري الشامل والمتمحور حول الإنسان وتعزيزه وإعطاؤه الأولوية:

- ربط استراتيجيات التنمية الريفية والحضرية، والسياسات الحضرية دون الوطنية والوطنية، لتعزيز تكاملها وتلبية حاجات الفئات المتنوعة من السكان على نحو متساوٍ وكافٍ.
- بناء إطار متكامل وشامل للحوكمة الحضرية من خلال تمكين الحكومات والسلطات المحلية، والمطالبة بتطبيق اللامركزية وتعبئة الموارد المحلية، وإعطاء الأولوية للمشاركة العامة وإشراك المواطنين في صنع القرار.
- الاستثمار في المدن الصحية باعتماد نُهُج متعدّدة القطاعات لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات القطاعية الحضرية والصحية والبيئية، وتطوير التطبيقات الذكية لتعزيز الشمولية في النقل والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.

2 تفعيل وحماية حقوق السكن والأرض والملكية للجميع، بما في ذلك الفئات المعرَّضة للمخاطر:

- اعتماد استراتيجيات لإدارة الأراضي على المستويين المحلي والوطني، وتعزيز الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، لدى مختلف الفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية.
- إلغاء القوانين التمييزية، وإتاحة وصول الجميع إلى العدالة، وإصلاح تمليك الأراضي، وتبسيط آليات التسجيل للحماية من التهجير والإخلاء.
- إعطاء الأولوية لإدارة الأراضي في جهود إعادة الإعمار في البلدان التي تشهد صراعات والبلدان الخارجة منها لضمان التعافي وإعادة الإعمار من خلال عمليةٍ يقودها المواطن؛ وزيادة إشراك الشباب والنساء والمنظمات التي تقودها النساء في حماية التراث الطبيعي والثقافي؛ وترميم التراث المتضرّر.

3 الاستثمار في مدنٍ متاحة للجميع، وضمان الاستدامة الحضرية والمِنعة الاقتصادية من خلال وضع أنظمة جديدة وتسخير الخبرات الفنية:

- إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى المدن والمستوطنات البشرية من خلال تجهيز المباني، وتحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام والبنى التحتية والمناطق الخضراء.
- بناء البنى التحتية وصيانتها وتحديثها بطريقة ذكية ومنظّمة، وتعزيز مراكز الاستثمار داخل البلديات لدعم فرص تنظيم مشاريع الأعمال والاستثمار، وتنويع الاقتصاد المحلي، وتحسين مِنعة بيئة الأعمال المحلية، وتحقيق المِنعة الاقتصادية الحضرية.

- تنظيم النقل العام والخاص، وتوفير الدعم المالي للطاقة النظيفة والحلول القائمة على الطبيعة.
- ضمان سلامة المرأة وتَنَقُّلِها، وحمايتها من التحرُّش في الأماكن العامة.

تعزيز جمع البيانات الحضرية الموثوقة والقابلة للمقارنة والمصنَّفة على الصعيدين الوطني والمحلي لدعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وتوقُّع الصدمات التي تحول دون التنمية الحضرية المستدامة والتعافي من هذه الصدمات:

4

- بناء قدرات المدن في مجال البيانات لتسهيل عملية الإبلاغ إلى النُظُم الإحصائية الوطنية، وتخصيص الموارد المالية للبلديات من أجل رصد التنمية الحضرية.
- إنشاء مراصد حضرية محلية ووطنية بشأن قضايا الاستدامة، وزيادة استخدام التكنولوجيا الذكية ونُظُم المعلومات الجغرافية وصور الأقمار الصناعية والبيانات الضخمة.
- دعم التعاون الدولي والإقليمي من خلال تعزيز الشراكات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية والسلطات المحلية والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لتبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات دعماً لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بشأن القضايا الحضرية.

metamorworks / iStock / Getty Images Plus via Getty Images

وقائع أساسية عن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة

المؤشرات	المنطقة العربية	العالم
1-1-11 العيش في أحياء فقيرة نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة (%)	**31.22%** (2018)	**24%** (2018)
1-5-11 النازحون داخليا عدد النازحين داخلياً، حالات النزوح الجديدة المرتبطة بالكوارث (لكل 100 ألف حالة نزوح جديدة)	**17.7** (2020)	**306.9** (2020)
2-6-11 الجسيمات في المدن المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات من الفئة 2.5 في المواقع الحضرية (مرجَّح بعدد السكان)	**58.7 ميكروغرام/متر مكعب** (2017)	**45.5 ميكروغرام/متر مكعب** (2017)

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. جرى الإطلاع عليه في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

23-00115